

عبدالكريم الزبيدي لـ «العرب»: أتعهد بفتح ملف «الجهاز السري» لحركة النهضة

النظام السياسي الحالي هجين والاستفتاء مدخل لتغييره



يأمل المرشح للانتخابات الرئاسية التونسية، عبدالكريم الزبيدي، أن ينتهي السباق نحو قرطاج باختيار الرئيس الأنسب الذي سيعمل على تثبيت المسار الديمقراطي من جهة، وعلى إصلاح الهفوات والأخطاء التي شابته النظام نتيجة كل ما شهدته البلاد منذ سنة 2011، ومن بين هذه الإصلاحات التي تحدث عنها الزبيدي في حوار مع «العرب»، إصلاح النظام السياسي الراهن الذي وصفه بأنه «هجين»، ويتعين استفتاء الشعب حوله.

الجمعي قاسمي
صحافي تونسي

المنصب الحكومية والحقائب الوزارية خلال السنوات الماضية، كان آخرها حقيبة وزارة الدفاع.

ويخوض هذا الاستحقاق الانتخابي بصفة مستقل، لكنه يحظى بدعم عدد كبير من الأحزاب منها حركة نداء تونس وحزب أفاق تونس، وبعض النواب البرلمانيين والشخصيات السياسية والفكرية والأكاديمية، الذين شكلوا ائتلافا مساندا له أطلقوا عليه اسم «الائتلاف الوطني».

كما يحظى بتأييد شعبي لافت، خاصة وأن جزءا كبيرا من الرأي العام في البلاد يُنظر إليه على أنه خليفة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، في هذه المرحلة التي تبدو فيها مساحات هذا السياق الرئاسي ليست مرسومة على خط واحد، في ظل الحسابات والمعادلات المتشابهة التي تحيط بمجمل المشهد السياسي في البلاد.

ويبرز الزبيدي، الذي فرضته تطورات هذه المرحلة، وسط هذا المشهد بمقاربات تختلف من حيث الشكل والمضمون عن تلك التي أرسيت معادلاتها نتائج التوافقات السابقة، التي أحاطت بمجمل العملية السياسية خلال عهدة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي.

وعكست التعهدات الخمسة، التي أعلنها الزبيدي في وقت سابق، تلك المقاربات الجديدة التي لا تخرج عن مربع تطلعات القوى الوسطية والحدائية والمدنية في البلاد، ولا سيما في علاقة ببعض الملفات الساخنة، منها العلاقة مع حركة النهضة الإسلامية، وغيرها من القضايا الجديلة الأخرى، وخاصة منها قضية «الجهاز السري».

ويقول الزبيدي، إن حركة النهضة «جزء موضوعي من المشهد السياسي الحزبي في تونس، والتعامل معها سيكون وفق الدستور والقوانين والائتلاف المؤسسية غيرها من مكونات المشهد السياسي في البلاد»، مُتعددا في نفس

تونس - تعهد المرشح للسباق الرئاسي التونسي السابق لأوانه، عبدالكريم الزبيدي، بفتح ملف الجهاز السري لحركة النهضة الإسلامية، وتفكيك الغارز في صورة فوزه بهذه الانتخابات التي انطلقت حملاتها الدعائية في داخل تونس وخارجها، واصفا في نفس الوقت النظام السياسي الراهن في تونس بأنه «هجين»، ويتعين استفتاء الشعب حوله.

وقال الزبيدي في حديث لـ «العرب»، إنه «لا خلاف في أن نظامنا السياسي هجين، فلا هو برلماني، ولا هو رئاسي، هو تليف مرتجل بين نظامين، وقد ظهرت اليوم بالممارسة مفارقاته وتفرقاته، منها أن رئيس الدولة المنتخب شعبيا أقل صلاحيات من رئيس الحكومة المعين».

لا بد من آليات دستورية لتغيير النظام السياسي والانتخابي الذي ظهرت فيه عيوب وثغرات هو الآخر عيوب وثغرات

لذا يُضيف الزبيدي، «لا بد من آليات دستورية لتغيير نظامنا السياسي والانتخابي الذي ظهرت فيه هو الآخر عيوب وثغرات، ولعل الحالة على الاستفتاء الشعبي هي الآلية الدستورية الأنسب، إلى جانب إمكانية اللجوء إلى الآليات الأخرى».

ويُنظر إلى الزبيدي (69 عاما)، الذي اختار «الوفاء لتونس الوفاء للوطن»، شعرا لحملته الانتخابية في هذا الاستحقاق الرئاسي، على أنه رجل دولة باتميان، لاسيما وأنه تولى العديد من

مرشح مستقل يحظى بدعم عدد كبير من الأحزاب

مرة أخرى إلا بالحوار القائم على الروح الوطنية».

وينسحب هذا الموقف على عضوية تونس غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي، حيث أكد الزبيدي، حرصه على استثمار هذه الفرصة لدعم المصالح التونسية والانتصار للقضايا العربية عبر الدفع باتجاه إيجاد حلول لها، باعتبار أن الأوضاع في فلسطين وليبيا وسوريا ملحة جدا.

وضمن هذا الهامش يحاول الزبيدي رسم خطوط عمله إذا فاز بالانتخابات الرئاسية، حيث تبدأ بالوضع الداخلي ومحاولة إصلاحه وفقا لمقتضيات الدستور، ولا تنتهي عند تفعيل الدبلوماسية التونسية رغم تداخل الحسابات الإقليمية والدولية، وتشابك معادلاتها.

علاقة بالسياسة الخارجية التونسية، التي تبقى حصريا من صلاحيات الرئيس القادم، وفي هذا السياق يقول الزبيدي لـ «العرب» في رده على سؤال حول الكيفية التي سيتعاطى بها مع الملف الليبي، إن «الاقترال الداخلي في ليبيا والمغذى أحيانا من أطراف خارجية لن يُجدي نفعاً، والأشقاء في ليبيا تورطوا مع الأسف في هذه المازق، ما خلق لنا في تونس ضغطا وتهديدا إضافيين... لذلك ساعمل على دفع الحوار الوطني الليبي بتأطير إقليمي ودولي... ولا خيار إلا هذا، ليبدأ جار عزيز آمنه من أمننا والعكس بالعكس».

ورأى أن رئاسة تونس للفترة العربية «تمثل أرضية ملائمة لتساهم الدبلوماسية التونسية في أفق الحل لمجمل الأزمات في المنطقة التي لا نراه

المساواة بين المرشحين، ومُستغلا بغير وجه أخلاقي لموقعي الوزاري في حملتي الانتخابية، حيث ينسحب هذا الخيار على الإغتيالات السياسية التي عرفتها البلاد».

ويسعى الزبيدي بهذه الإجابات التي تقترّب كثيرا من التعهدات التي التأكيد على أن جملة المسائل المطروحة على رئيس الدولة القادم لن تكون لعبا في الفراغات السياسية الحاصلة، بقدر ما هي محاولة لإعادة رسم التوجهات العامة بأبعادها الإقليمية والدولية التي ستكون حاضرة دون شك خلال العهدة الرئاسية القادمة.

وتأخذ تلك الأبعاد حيزا كبيرا في المقاربة السياسية للزبيدي، وتحديدًا حين يتعلق الأمر بمختلف التطورات في المنطقة بمشاهدها المتعددة، وذلك في

الوقت «من موقع رئيس الجمهورية، بفتح الغاز ملف الجهاز السري».

وردا على سؤال بخصوص الأصوات التي تعالت لمطالبته الآن بكشف خفايا هذا الملف باعتباره وزيرا للدفاع، اعتبر الزبيدي أن ذلك «يعكس خلطا ومزايعة، لأن التحفظ من حيث الأصل واجب حتى لو غادرت كافة مؤسسات الدولة، ثم إن هذه القضية لا تتعلق بوزارة الدفاع وحدها، وإنما بوزارات ومؤسسات وسلطات وأجهزة أخرى».

وشدد في هذا السياق على أن «موقع رئيس الجمهورية هو الموقع الوحيد المخول له أن يُحرك كل ذلك للكشف وتحكيم القانون»، لافتا في نفس الوقت إلى حرصه على المساواة بين المرشحين، ذلك أنه «لو خُضت في هذه القضية في هذا الزمن الانتخابي، أكون مُخلا بمبدأ

الوقت «من موقع رئيس الجمهورية، بفتح الغاز ملف الجهاز السري».

وردا على سؤال بخصوص الأصوات التي تعالت لمطالبته الآن بكشف خفايا هذا الملف باعتباره وزيرا للدفاع، اعتبر الزبيدي أن ذلك «يعكس خلطا ومزايعة، لأن التحفظ من حيث الأصل واجب حتى لو غادرت كافة مؤسسات الدولة، ثم إن هذه القضية لا تتعلق بوزارة الدفاع وحدها، وإنما بوزارات ومؤسسات وسلطات وأجهزة أخرى».

وشدد في هذا السياق على أن «موقع رئيس الجمهورية هو الموقع الوحيد المخول له أن يُحرك كل ذلك للكشف وتحكيم القانون»، لافتا في نفس الوقت إلى حرصه على المساواة بين المرشحين، ذلك أنه «لو خُضت في هذه القضية في هذا الزمن الانتخابي، أكون مُخلا بمبدأ

الانتخابات الرئاسية اختبار حاسم في تثبيت المسار الديمقراطي في تونس

بتبويض أموال، أصرت الهيئة على أنه سيبقى مرشحا ما لم يصدر قرار قضائي في شأنه.

ويرى الحناشي أن قرار الهيئة الإبقاء على ترشيح القروي «امر يؤكد استقلاليتها وعدم رضوخها للضغوطات المختلفة التي طالبت بإسقاط ترشيحه».

عبد اللطيف الحناشي
نجاح تنظيم الانتخابات هو نجاح لتجربة الانتقال الديمقراطي

وبدأت الحملة الانتخابية قبل موعدها بالنسبة إلى البعض، وكان الفضاء الافتراضي مساحة لها، إذ انتشرت الصفحات الممولة الناطقة بأسماء المرشحين، وما انفك عدد المنخرطين فيها يتزايد بسرعة، وأهمها صفحة منسوبة لوزير الدفاع المستقل عبدالكريم الزبيدي الذي نفى أنه يملك صفحات خاصة به. وأشادت منظمات دولية مختصة في مراقبة الانتقال الديمقراطي والانتخابات بتونس خلال التجارب السابقة، ومن بينها بعثات الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، وأقرت غالبية هذه المنظمات بوجود بعض الثغرات في المسارات الانتخابية، لكنها أكدت في المقابل أنها لم تؤثر على النتائج النهائية. وقال الحناشي «نجاح تنظيم الانتخابات هو نجاح لتجربة الانتقال الديمقراطي ودعم لها وبالإمكان أن تستفيد منها دول المنطقة التي تعيش انتقالا مماثلا».

الانتخابات محمد مزروق أن «الهيئة لم تقدم بعد الطرق الواضحة في عملية تحديد ومراقبة التمويل والإنفاق».

وراعتك الهيئة سنوات من الخبرة منذ سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي وشق البلاد طريقها نحو الممارسة الديمقراطية، إذ نظمت أكثر من جولة انتخابات تاريخية، بينها انتخاب المجلس التأسيسي في 2011 بعد الثورة، والانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى بالاقتراع العام في 2014، وأول انتخابات بلدية ديمقراطية في 2018. لكن هذا لا يعني أنها ستتمكن من تجاوز الصعوبات الحالية بسهولة.

وتوضح بن سليمان «الهيئة راكمت تجارب سابقة مهمة لكن تبقى الأمور معقدة، لأن القوانين تتغير ولأن عدد المرشحين أكبر والمناخ السياسي يتغير وعليا أن نتأقلم». إلا أن أستاذ التاريخ السياسي المعاصر عبد اللطيف الحناشي يعتبر أن سرعة رد فعل الهيئة إثر وفاة الرئيس عبر طلب تقديم المهل «مؤشر مهم على جاهزيتها في معالجة الأمور بمرونة وحكمة».

تزايد الاحتقان بين المتنافسين قبيل انطلاق الحملة الانتخابية في الثاني من سبتمبر ما زاد من صعوبة مهام الهيئة. وبعد توقيف صاحب قناة «نسمه» الخاصة بنبيل القروي، أحد المرشحين البارزين إلى الرئاسة، بتهم تتعلق

ومن أبرز التحديات التي تواجه الهيئة أيضا، تسريع تنظيم دورات تكوينية متقدمة لمراقبين ومشرفين سينتجون في مراكز الاقتراع ويراقبون الحملات والتمويل الانتخابي. وشاركت في الدورات وزارات متخصصة والبنك المركزي. وستحقق المراقبون من عدم لجوء المتنافسين إلى تمويل خارجي وتجاوز سقف التمويل الذي حدده القانون.

وتقول الناطقة الرسمية باسم الهيئة حسناء بن سليمان «سيتم تكوين حوالي 55 ألفا بين مراقبين ومشرفين... كما تحاول الهيئة دوما أن تقدم الأفضل خصوصا في ما يتعلق بمراقبة مواقع التواصل الاجتماعي».

والتطوير، لكن يرى رئيس منظمة «مراقبون» المتخصصة في مراقبة

الرئاسية المؤقتة المحددة بـ90 يوما على أقصى تقدير. كما استحصلت الهيئة التي ينتخب البرلمان أعضائها التسعة، على الحجر المستخدم في عمليات الاقتراع للبيص، وبدأت كل التحضيرات للوجسيتية. وهي التي اختارت 26 مرشحا ليتنافسوا في الانتخابات من أصل حوالي مئة طلب.

غياب الثقة

كسبت الهيئة رهانا آخر تمثل في تسجيل أكثر من سبعة ملايين ناخب بعد حملة إعلامية ودعائية مكثفة، تمكنت بعدها من تسجيل نحو مليون ونصف مليون ناخب جديد، 60 بالمئة منهم من الشباب، محققة رقما قياسيا في هذا المجال منذ انتخابات 2011.

ولم يكن ذلك بالأمر السهل بالنظر إلى نسبة العزوف عن الاقتراع في الانتخابات البلدية التي جرت منتصف العام 2018 والتي شارك فيها ثلث المسجلين فقط ولا يعلم كم ستكون نسبة المقترعين في الانتخابات المقبلة، خاصة في ظل حالة الإحباط وعدم الثقة المسيطرة على الشارع التونسي.

منها وزراء سابقون وأسماء جديدة وغير معروفة ظهرت فجأة، وأخرى ارتبط اسمها بفضائح، ومرشحون انفصلوا عن أحزابهم، ومستقلون ومرشح عن الإسلاميين، بالإضافة إلى الرئيس الأسبق ورئيس الحكومة (المستقل). لكن، مازال التونسيون يفتقدون للمرشح الأبرز صاحب الكاريزما والحضور الطاغي وإن تفاوتت التقييمات من مرشح إلى آخر.

وتلقى هذه الأوضاع بثقلها على الهيئة المكلفة بتنظيم الانتخابات التي تتعرض لضغوط كبيرة: إذ كان يفترض بها أن تنظم الانتخابات البرلمانية المقررة في مطلع أكتوبر قبل الوصول إلى الرئاسية في نوفمبر في أحسن الظروف. غير أن وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي في 25 يوليو وضعها أمام امتحان صعب، فقد وجدت نفسها ملزمة بالتحرك بسرعة قصوى بعد تقديم موعد الانتخابات الرئاسية إلى منتصف

سبتمبر. ومثلما أريك هذا التغيير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، أريك أيضا الأحزاب التي كانت تراهن على ما ستحققه في الانتخابات التشريعية لتحديد توجهاتها في الرئاسية. وسارعت الهيئة إثر قرار تغيير المواعيد إلى تقديم مقترح للبرلمان بهدف تعديل القانون الانتخابي والاستفتاء صادق عليه النواب لاحقا.

ويهدف هذا التعديل إلى اختصار بعض الأجال القانونية المتعلقة بالطعون في نتائج الانتخابات الرئاسية المبكرة تجنباً لانتهاك الدستور وتجاوز المدة

تونس - تزداد الحملة الانتخابية في تونس سخونة مع اقتراب يوم الانتخابات (15 سبتمبر)، ويرفع معها المرشحون من سقف وعودهم فيما يبدو الشارع التونسي حائرا وضائعا وسط هذا الكم من المرشحين ومن الأختار والإشاعات والتفاصيل التي تمتلئ بها مواقع التواصل الاجتماعي وتبادلها الفضائيات المتنافسة، والتي لا يخفي بعضها ميولاته أو تنجيحه لمرشح على حساب آخر.

وسط هذه الضوضاء الانتخابية يبحث التونسيون عن وجه الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، الذي نجح في انتخابات 2014 في امتصاص هذه الحيرة البادية اليوم، وكان الطريق واضحا أمام الناخبين إما حزب حركة النهضة الإسلامية، بمشروعه الغريب عن المجتمع التونسي، وإما نداء تونس، حامى مبادئ الجمهورية ومشروع دولة الاستقلال.

طريق ضبابي

اليوم، يبدو هذا الطريق ضبابيا بالنسبة للناخبين الذين حاول كثير منهم استحضار صورة الباجي، التي كان لافتا أنها حلت محل صورة الحبيب بورقيبة في هذه الانتخابات. سعى أغلب الناخبين، من غير الإسلاميين، والحزب الدستوري الحر، إلى عبير موسي التي تروج لنفسها باعتبارها سليلة العائلة البورقيبية. تحتوي قائمة المرشحين على 26 اسما،